*مذهبا الكوفيِّين والبصريِّين في تحديد موضع الضّمير بعد "لَوْلَايَ" وَ"لولاك"*

*بحث في النحو*

*إعداد/ منة الله مجدى محمد*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*menna.magdy@mediu.ws*

خلاصة—هذا البحث يبحث في مذهبا الكوفيِّين والبصريِّين في تحديد موضع الضّمير بعد "لَوْلَايَ" وَ"لولاك".

*الكلمات المفتاحية: الضمير، المبنيات، البصريين*

# ***المقدمة***

معرفة أسس مذهبا الكوفيِّين والبصريِّين في تحديد موضع الضّمير بعد "لَوْلَايَ" وَ"لولاك"، إن المرفوع بعد لولا عند أهل الكوفة مرفوع على أنه فاعل، وعند أهل البصرة مرفوع على أنه مبتدأ، هو مرفوع، الكوفيون يقولون: لولا زيد، والبصريون يقولون: لولا زيد، اللسان واحد، وإنما الاختلاف في التوجيه، ووجه الكوفيون الرفع بالفاعلية.

1. *المقالة*

المسألة السابعة والتسعون من (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأبي البركات الأنباري.

خلاصة المسألة: أن المرفوع بعد لولا عند أهل الكوفة مرفوع على أنه فاعل، وعند أهل البصرة مرفوع على أنه مبتدأ، هو مرفوع، الكوفيون يقولون: لولا زيد، والبصريون يقولون: لولا زيد، اللسان واحد، وإنما الاختلاف في التوجيه، ووجه الكوفيون الرفع بالفاعلية.

الفعل الذي رفعه أن لولا نابت عن الفعل، والتقدير: لو لم يمنعنِ زيد لأكرمته، والأصل: لو، وزيدت: اللا، لولا: مكونة من: لو، ولا، هكذا، فهي نائبة عن الفعل، فترفع الفاعل، كما أن الفعل لو وُجد لرفع الفاعلَ.

أما أهل البصرة فيقولون كما تعلمون: هو مبتدأ، والخبر كونٌ عام: لولا الله لهلك الناس، أي: لولا الله موجود، فإن كان كونًا خاصًّا ذُكر على ما ذكره ابن مالك من شاهد أبي العلاء المعري:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| .... .... .... .... | \* | فلوْلا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ |

فذكر؛ لأنه كون خاص، وفيها خلاف معروف في بابه.

فالمرفوع بعد لولا فاعل عند الكوفيين، ومبتدأ عند البصريين، وهنا يذكر أبو البركات كلام الكوفيين في احتجاجهم، فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا: إن الياء والكاف في موضع رفع؛ لأن الظاهر الذي قام الياء والكاف مقامه رفعٌ بها على مذهبنا، وبالابتداء على مذهبكم، فكذلك ما قام مقامه.

قالوا: ولا يجوز أن يقال: هذا يبطل بـ عسى، عساك، عساه، فإن عسى تعمل في المُظهر الرفع، وفي الضمير النصب؛ لأنَّا نقول: الجواب على هذا من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: وهو قول الكوفيين: أنَّا لا نُسلم أنها تنصب الضمير لو عساك، إن الكاف في: عساك منصوب بـ عسى لماذا لا تكون الكاف في موضع رفع كما كانت في: لولاك؟

دائمًا ما تحدث الخلافات في المبنيات؛ لأن المبنيات لا تظهر عليها علامات الإعراب، فمَن رآها في موضع رفع لا يُدفع، ومن رآها في موضع نصب حُق له، ومن رآها في موضع جر هي لا يظهر عليها أثر، ومن ثم كانت سببًا في الخلاف.

الوجه الثاني: أن الكاف في موضع نصب بـ عسى، وأن اسمها مضمر فيها، وإليه ذهب المبرد، يردون على البصريين بالبصريين.

الوجه الثالث: أنَّا نسلم أنه في موضع نصب؛ ولكن لأنها حُملت على لعلَّ، وهذا الحمل له اعتبارات في النحو العربي، نحن لا نحمل شيئًا على شيء إلا لجامع بينهما، فالجامع الذي جعل عسى محمولةً على "لعل" فيما سلم به الكوفيون الرجاء، المعنى: عسى للرجاء، ولعل للرجاء، فلمَّا كان الرجاء جامعًا بينهما جاز حمل إحداهما على الأخرى، المعنى النظائر.

إذن: حُملت: عسى على: لعل، فجعل لها اسم منصوب وخبر مرفوع، وهو ها هنا مقدر.

يقول أهل الكوفة:

وإنما حُملت على لعل؛ لأنها في معناها، ألا ترى أن: عسى فيها معنى الطمع، كما أن لعل فيها معنى الطمع؟ فأما: لولا فليس في حرف الخفض -أي: الجر- ما هو بمعناه فيحمل عليه، بناء على أنه مسبوق بنفي، فأن مضمرة بعد الفاء فبانَ الفرق؛ ولأنه لو كان الضمير في موضع خفض لكنا نجد اسمًا ظاهرًا مخفوضًا بـ"لولا"؛ لأنه ليس في كلام العرب حرف يعمل الخفض في الضمير دون الظاهر، يعني: حروف الجر تعمل في الظاهر، وتعمل في المضمر، فإذا قلنا: إن حرف الجر هنا عمل الجر في المضمر، فأين الظاهر الذي جاء بعده مجرورًا!.

قال أهل الكوفة: لو كانت "لولا" من الحروف التي تَجُرُّ لعثرتم على شاهد جاء فيه الاسم الظاهر بعد "لولا" مجرورًا، اهتم الكوفيون بمسألة جر الاسم الظاهر بعد "لولا" في النثر والشعر؛ ليقيسوا المضمر على الظاهر.

فقولنا: مررت بزيد دليل على أن الكاف في "مررت بك" في موضع جر؛ لأنها كما جَرَّتِ الظَّاهِرَ جَرَّتِ المضمر أيضًا، القضية في "لولا" أن ما بعدها رفع عند أهل الكوفة، وأهل البصرة يرون أن ما بعدها مجرور -أو في موضع جر.

الكوفيون يقولون: نسلم لكم أنها تجر ما بعدها في حالة واحدة؛ فما هذه الحالة الواحدة الوحيدة؟ أن تأتوا إلينا بأسلوب عربي، حتى ولو كان شعرًا يؤتى فيه بالمستجاز؛ لأنه باب الضرورة، فلما عجزتم، وكذلك عجزنا معكم عن الإتيان بظاهر مجرور بعد "لولا" امتنع أن يقال: إن الياء والكاف في موضع جر.

تعلق الحروف وعدم تعلقها، و"لولاك" بمنزلة الباء في "بحسبك":

قال أهل البصرة: فلا يجوز أن يقال: إن "لولا" تخفض الياء والكاف؛ فحروف الخفض لا بد أن تتعلق بفعل؛ فبأي فعل تتعلق؟ هذا سؤال لم يُسْأَلْ؛ لأن أهل البصرة سدوا الطريق أمام الكوفيين؛ حتى لا يقول لهم قائلٌ منهم أتقولون: إن "لولا" في نحو "لولاك" و"لولاي" في موضع جر؟ أتقولون: إنها جرت؟ أين متعلق الجار؟ قال البصريون: لا تقولوا هذا واستريحوا؛ لأنَّا نقول: قد تكون الحروف في موضع مبتدأ لا تتعلق بشيء كقولك: بحسبك زيد، ومعناه حسبك -أي: أن حرف الجر في بحسبك لا يتعلق بشيء- ومعنى بحسبك زيد: حسبك زيد، قال الشاعر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا | \* | بَأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرّ |

الشاهد في البيت عند أهل البصرة: بحسبك زيد، معناه: حسبك زيد، وكذلك معناه في قول الشاعر: "بحسبك في القوم أن يعملوا" معناه: حسبك في القوم أن يعلموا؛ فالباء زائدة في "بحسبك"، و"حسبك" أي: كَافِيكَ، وهو خبر مقدم، والمصدر المؤول مبتدأ مؤخر.

رحم الله سيبويه حيث قال: فإذا اجتمع لديك معرفتان؛ فالمبتدأ أعرفهما، يعني: لديك علم، ولديك معرف بالإضافة؛ فالعلم أعرف من المعرف بالإضافة؛ قَدَّمْتَ أو أخرت فهو مبتدأ، وقد اتفقت كلمة أهل العلم على أن المصدر المؤول أعرف من المعرف بالإضافة، وكان لهم في ذلك دليل أبلج، وهو قول الله تعالى: {ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ} [النمل: 56] {ﭓ ﭔ} وجواب: مضاف، و"قوم" مضاف إليه، ومع هذا انتصب؛ فهو خبر "كان" مقدم، و"أن قالوا" المصدر المؤول رفع على أنه اسم "كان".

"بحسبك في القوم أن يعلموا" أي: حسبك في القوم علمهم؛ لأنك غني مضر، وكقولهم: هل من أحد من عندك؟ هذا كلام أهل البصرة -أي: هل أحد عندك؟ و"من" حرف جر، ولا تتعلق بشيء؛ لأنها صلة، ومعنى صلة: زائدة؛ لأنهم عرفوا الأدب مع كتاب الله، فقالوا فيه: صلة، ولم يقولوا زائدة؛ أدبًا مع القرآن؛ لأنه لا زيادة فيه، ولا نقصًا قال الله تعالى: {ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ} [الأعراف: 59] قال البصريون: ولهذا كان غيره مرفوعًا في قراءة من قرأ بالرفع، وموضعها رفع بالابتداء، وإن كانت قد عملت الجر: {ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ} "من" حرف جر صلة، ولكم خبر مقدم، و "إلهٌ" التي هي في القراءة: {ﭰ ﭱ} مبتدأ، والمبتدأ مرفوع، وهو هنا مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها انشغاله بحركة حرف الجر الصلة؛إذن فالتقدير: {ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ} أي: ما لكم إله، وتأتي كلمة "غير" صفة باعتبار المقدر -الضمة المقدرة معتبرة، وجاءت الصفة على هذا الاعتبار- كأنه قال: "مَا لَكُمْ إِلَهٌ غَيْرُهُ" والشاهد في كلام أهل البصرة: أن من حروف الجر ما لا يتعلق بشيء كالباء في "بحسبك" وكـ"من" الصلة -أي: الزائدة- في نحو قول الله تعالى: {ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ} {ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ} في آية فاطر.

هنا على عكس ما قد مضى في المسألة السابقة، وهنا رد من الكوفيين على كلام أهل البصرة قالوا: إنَّ الياء والكاف لا يكونان علامة مرفوع، هذا كلام البصريين، قال الكوفيين: لا نسلم؛ فإنه قد يجوز أن تدخل علامة الرفع على الخفض؛ ألا ترى أنه يجوز أن يقال: ما أنا كأنت، و"أنت" من علامات الرفع - من ضمائر الرفع- وهو ها هنا في موضع مخفوض؛ لأن الكاف من حروف الجر؛ يقولون: ما أنا كـأنت، فالكاف دخلت على "أنت" وهي حرف جر؛ إذن الكاف بمثابة مجرور مع أن المدخول عليه ليس مجرورًا -ليس ضمير جر- والذي يدل على أن "لولا" ليس بحرف خفض أنه لو كان حرف خفض لكان يجب أن يتعلق بفعل أو معنى، وليس له ها هنا ما يتعلق به.

ثم ردوا على كلامهم "بحسبك" وكما جاء في قول الشاعر، فقالوا: قد يكون الحرف في موضع مبتدأ لا يتعلق بشيء -هذا قولكم- والأصل في حروف الخفض ألا يجوز الابتداء بها، وألا تقع في موقع مبتدأ، وإنما جاز ذلك نادرًا في حرف زائد دخوله كخروجه –أي: أنهم ردوا على البصريين في مسألة التعلق وقالوا لهم: إنكم مثلتم بحرف جر زائد في بحسبك، وزائد في الآية باعتبار الأدب -أي: الصلة- {ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ} والحرف الجر الزائد لا يتعلق بشيء -يعني: أن قولكم لا يُعَدّ دليلًا.

قالوا: وأما مجيء الضمير المنفصل في نحو "لولا أنا" و"لولا أنت" وذكروا الآية التي جاء بها المبرد {ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ} فلا خلاف في أنه أكثر في كلامهم وأفصح، ثم وضعوا لك هذه القاعدة؛ فقالوا: وعدم مجيء الضمير المتصل في التنزيل يدل على عدم جوازه. وهذا كلام مهم جدًّا لدراسة العربية وخدمتها؛ حيث إنَّه لا تعصب فيه.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ